

منتجات الهندسة المالية الإسلامية وآليات تطويرها ضمن التحديات الحديثة

Islamic Financial Engineering Products and their Development Mechanisms within Modern Challenges

هولي رشيد

المركز الجامعي عبدالحفيظ بالصفوف، ميلة،

rachidhoulitahe@gmail.com

النشر: 2021/12/31

القبول: 2021/05/22

الاستلام: 2021/05/04

ملخص:

أضحت الهندسة المالية تحظى باهتمام كبير من قبل المؤسسات المالية العالمية، لدورها المتزايد في ابتكار وتطوير المنتجات المالية التي هي بحاجة ماسة إليها، حفاظاً على ديمومة نموها وزيادة تنافسيتها، فضلاً عن ضمان بقائها في السوق. كما يشكل موضوع الهندسة المالية الإسلامية واحداً من أهم الموضوعات، ضمن عمليات التحليل المالي، زيادة عن ارتكازها الأساسي على المشتقات المالية التي تتوافق مع توجيهات الشريعة الإسلامية، والتي حققت إنجازات كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، كما وفرت لهم البديل المناسب عن منتجات المؤسسات المالية التقليدية التي تخالف في بعض تعاملاتها الشريعة الإسلامية. على أساس ذلك عالجتنا أولاً الهندسة المالية الإسلامية ماهيتها ومفهومها، كمدخل لموضوع ورقتنا البحثية، ثم استعرضنا نشأة وتطور الهندسة المالية الإسلامية مع التطرق لأسباب ظهورها والتعرف على أدواتها ومنتجاتها والتعرض لخواص المنتجات المالية الإسلامية. وأخيراً عرجنا على أهم تحديات الهندسة المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية، منتجات الهندسة المالية، الأسواق المالية، الصناعة المالية الإسلامية.

Abstract:

Financial engineering has become of utmost concern by the international financial institutions the primary role in innovation and the development of financial products that you need these institutions and to maintain the sustainability of growth and increase its competitiveness as well as to ensure their survival in the market. Also form the subject of Islamic financial engineering and one of the important topics within the financial analysis operations, increase the basic leans on financial derivatives. So that Islamic financial institutions have made great strides in a relatively short period of time, to provide them with a suitable alternative for traditional financial institutions that their dealings are not compatible with Islamic law, on the basis that we have addressed first Islamic financial engineering nature and concept, as an introduction to the subject of research and our paper, and then we reviewed the origins and evolution Islamic financial engineering with the reasons they arise and to identify the tools and products and exposure to the properties of Islamic financial products discussed. Finally Arzina on the most important Islamic financial engineering challenges

Keywords: Financial engineering, financial engineering products, financial markets, the Islamic financial industry.

1. مقدمة:

وتحقق ميزة الكفاءة الاقتصادية من جهة أخرى.

من هنا تبرز أهمية البحث عن مداخل مستحدثة ومبتكرة لتطوير أدوات مالية لإدارة مخاطر التمويل الإسلامي، ولعل الهندسة المالية

تواجه الهندسة المالية الإسلامية مجموعة كبيرة من التحديات، لعل أهمها غياب أدوات لإدارة المخاطر تفي بالمتطلبات الشرعية من جهة،

ظهر في السنوات الأخيرة مفهوماً جديداً في عالم المال بشقيه العملي والأكاديمي وهو مفهوم الهندسة المالية (Financial Engineering) وقد ارتبط مفهوم الهندسة المالية بخلق واشتقاق أدوات وأوراق مالية جديدة واستنباط وسائل لتلبية احتياجات المستثمرين أو طالبي التمويل المتجددة لأدوات التمويل التي قد تعجز الطرق الحالية عن الوفاء بها.

1.2 مفهوم الهندسة المالية الإسلامية:

لا يختلف مفهوم الهندسة المالية الإسلامية عن التقليدي من حيث الجوهر، وهو الحث على الابتكار والاعتماد عليه لخلق قنوات وأدوات جديدة، تناسب التغيرات السريعة في الأسواق المالية العالمية بينما يختلف عنها من حيث الوسيلة والغاية والأهداف. فلا بد من شرعية الوسائل المستخدمة في عملية الابتكار، بحيث تكون موجهة لتحقيق أهداف تتماشى مع المصالح العامة وليس الشخصية فقط. كما أن "الهندسة المالية" عبارة عن مفهوم برز مع ظهور التعاملات المالية، لكنه حديثاً نسبياً من حيث المصطلح والتخصُّص. إن معظم تعاريف الهندسة المالية مستخلصة من وجهات نظر الباحثين الذين يُطوِّرون النماذج والنظريات، أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية، وهناك مجموعة من التعاريف للهندسة المالية منها:

● تعريف الهندسة المالية من وجهة نظر الإدارة المالية بالمؤسسات:

بالنسبة لمؤسسة الأعمال فإن الهندسة المالية قد تكون تعبيراً مفيداً لوصف العملية الكمّية التحليلية المصمّمة لتحسين العمليات المالية للمؤسسة، وتتضمن النشاطات التالية (فتح الرحمن علي محمد صالح، 2002، ص: 12):

- تعظيم قيمة المنشأة.
- إدارة محفظة الأوراق المالية.
- التفاوض حول التمويل (التحوط) في الصفقات التي تنعكس مباشرة على قيمة ضريبة

الإسلامية واحدة من تلك المداخل. ترتبط الهندسة المالية بالتطوير والابتكار لأدوات مالية والبحث عن الحلول المبتكرة لمشاكل التمويل، ويمكن من خلالها إيجاد العديد من الأدوات التي تمكن من التعامل مع المخاطر على اختلاف أنواعها.

1.1 إشكالية الدراسة:

من هنا يمكن صياغة الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى يمكن تطوير منتجات وأدوات الهندسة المالية الإسلامية، وما هي آلياتها؟

2.1 أهمية الدراسة:

أن المؤسسات المالية لديها فرصة الاستفادة من المزايا الهائلة التي يوفرها السوق المالي، والجدير بالذكر أن هندسة هذه الأدوات تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن مجال إلى آخر، وبسبب المستجدات المختلفة والمتغيرة فإن الفقهاء الماليين ورجالات الهندسة المالية الإسلامية في تحد مستمر لمواكبة المستجدات وإرضاء لتطلعات المستثمرين الماليين في ظل منافسة شرسة، دون الإخلال بالتوجهات الشرعية.

لذلك تجسدت أهمية الدراسة بمحاولة إيجاد سوق مالي إسلامي لا يغلب عليه العشوائية في التعامل، مع وجود ضوابط وآليات وقواعد العمل المالي، ضمن متطلبات الشريعة الإسلامية، بالشكل الذي يخفف من مخاطر الاستثمار وزيادة البدائل الاستثمارية المتاحة.

3.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى توضيح المفاهيم النظرية للهندسة المالية الإسلامية على وجه الخصوص، دون التطرق لتفصيلات فقهية، وأدواتها واستخداماتها، مع إبراز مميزات هذه المنتجات وفي الأخير التعرّيج على أهم التحديات التي تواجه الهندسة المالية الإسلامية ومختلف أدواتها ومنتجاتها.

2. ماهية الهندسة المالية الإسلامية:

والمثالية، مبينا أن الشريعة الإسلامية قد تضمنت الأسس الضرورية لقيام الهندسة المالية، فهي قد شجعت على الابتكار وحثت عليه، وبينت الأسس التي يمكن من خلالها توجيه وترشيد عملية الابتكار المالي بما يحقق المصالح المرجوة (النجار فريد، 1999، ص 215).

- أما الخبير والباحث الأردني ناصر الزيادات: فقد أكد أن هناك خلطاً كبيراً بين مصطلحي الهندسة المالية والمشتقات المالية، حيث أن المصارف الإسلامية جديدة نوعاً ما واستخدام الهندسة المالية سيجعلها أكثر جذبا وتنافسية من نظيرتها التقليدية. وأوضح أنه فيما يخص المؤسسات المالية الإسلامية فالحاجة ملحة للتطوير والإبداع والهندسة ولكل ما يندرج تحت تلك المترادفات ليس على المستوى المؤسسي وحسب، بل على مستوى الصناعة (الجلي أبو ذر محمد أحمد، 1996، ص 112).

وأشار الزيادات إلى أن الصناعة المالية الإسلامية كونها صناعة ناشئة بالمقارنة بنظيرتها التقليدية تعد بأمس الحاجة إلى عمليات التطوير والابتكار لمنتجات مالية إسلامية أصيلة تحافظ على هوية الصناعة وتقها شرور التقليد حتى وإن كان في إطار شرعي، وهذا كله سيسهم في تحقيق نمو مستدام للصناعة ككل وبنعكس حتماً على استدامة المؤسسات المالية الإسلامية.

وقد عرف الزيادات الهندسة المالية بأنها عبارة عن وسيلة للإبداع والتطوير وإيجاد المنتجات الإسلامية البديلة للمنتجات التقليدية، منوهاً إلى أن الأهم من السؤال عن قدرة الهندسة المالية على إيجاد المنتجات البديلة للمنتجات المالية التقليدية، هو السؤال عن البيئة التي تحفز الإبداع وتسهله، والأشخاص المبدعين وسماتهم والاهتمام بهم وثقافة المؤسسات المالية الإسلامية وتفهمها للإبداع.

- كما أكد الدكتور عبد الكريم قندوز أستاذ في جامعة حسيبة بن بوعلي الجزائرية، والمحاضر في

الشركة أخذاً بعين الاعتبار المخاطر التنظيمية والسياسية.

- تنظيم صفقات المبيعات بشكل يراعي مصالح كل من الزبون والشركة.

- تنظيم صفقات الشراء بشكل يُوازن مصالح كل من المورد والشركة.

كل هذه النشاطات يمكن أن تتضمن استخدام النماذج الكمية، البرامج التقنية و المشتقات.

● تعريف الهندسة المالية من وجهة نظر الأسواق المالية:

أما من وجهة نظر الأسواق المالية فإن مصطلح الهندسة المالية يُستعمل لوصف تحليل البيانات المحصلة من السوق المالية بطريقة علمية، يأخذ مثل هذا التحليل عادة شكل الخوارزميات الرياضية أو النماذج المالية، وتستخدم الهندسة المالية كثيراً في السوق المالية (مع إجراء تعديلات عليها)، خاصة في تجارة العملات، تسعير الخيارات وأسهم المستقبلات... إلخ. و يسمح استعمال أدوات وتقنيات الهندسة المالية للمهندسين الماليين من فهم أفضل للسوق المالية، و بالتالي تيسير قراءة أفضل من طرف المتعاملين في السوق، ويعتبر هذا مهماً جداً بالنسبة للمتعاملين لأن دقة المعلومات وسرعتها أساسية في اتخاذ القرارات.

● تعريف الهندسة المالية من وجهة نظر الخبراء المختصين في الصيرفة الإسلامية:

- عرفها الخبير المالي الدكتور سامي السويلم نائب رئيس معهد البحوث في البنك الإسلامي للتنمية بأنها: "مفهوم قديم قدم المعاملات المالية، أي أنها عبارة عن التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشكلات التمويل". وأضاف أن الابتكار المقصود ليس مجرد الاختلاف عن السائد بل لا بد أن يكون هذا الاختلاف مميزاً إلى درجة تحقيقه مستوى أفضل من الكفاءة

التكلفة ومرنة وعملية) (بخلفة عفرأ، 2006، ص45)

ويرى نصار أن الهندسة المالية الإسلامية تعتبر منهجاً لنظم التمويل المعاصرة يهدف إلى تحقيق الكفاءة في المنتجات المالية المعاصرة وتطويرها في ظل الاحتياجات المالية والتي تتصف بأنها متعددة ومتنوعة.

- وقام الأستاذ الدكتور عبد الهادي السهاني بتعريف الهندسة المالية الإسلامية على أساس علاقتها بالتحوط، مبيناً أن التحوط يقصد به اتقاء المخاطر وتخفيف آثارها، وحين يكون الحديث عن الاستثمار؛ فإن المخاطر تلتخص في: فوات ربح متوقع أو تآكل رأس المال. ويقصد بالهندسة المالية الإسلامية ابتكار الحلول المالية وتمييزها في منتجات تحقق الأغراض المالية مع السلامة الشرعية. والملاحظ أن التحوط، وهو هدف من أهداف الهندسة المالية التقليدية المعاصرة، قد طغى على أهدافها الأخرى حتى أصبحت وكأنها معنية فقط بالبحث عن حلول افتراضية للتحوط كان أبرزها المشتقات المالية. ولكي تروج هذه البضاعة كان لا بد من تصنيع الحاجة إليها بالدعاية والإعلان، وبإذكاء الخوف وإذاعته وتفعيل تقلبات الأسواق وهي مخاطر تحت السيطرة تلجئ إلى التحوط. (منير إبراهيم هندي، 2003، ص106)

ويبين السهاني أن المطلوب من الهندسة المالية الإسلامية وقفة نقدية تقديرية تخرجها من مدار الهندسة المالية التقليدية خاصة وإن القوم صاروا يتلفتون إلى الإسلام ونظامه المالي والاقتصادي.

• التعريف الشامل للهندسة المالية:

هناك مجموعة من التعاريف يمكن أن نوجزها فيما يلي: (عبد العزيز نشأة، 2002، ص03) - تعريف فينرتي (Finnerty) 1988: تُعنى الهندسة المالية بتصميم وتطوير و تطبيق عمليات و

قسم المالية في كلية العلوم الإدارية في جامعة الملك فيصل بأن معظم تعاريف الهندسة المالية تعتبر مستخلصة من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج والنظريات أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية التقليدية، مبيناً أنها عبارة عن مجموعة الأنشطة التي تتضمن التصميم والتطوير والتنفيذ، لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجهات الشريعة (أحمد محمد محمود نصار، 2005، ص96).

وبين قندوز أن الصناعة المالية الإسلامية وجدت منذ أن جاءت الشريعة الإسلامية بأحكامها المطهرة، وربما كان توجيه النبي صلى الله عليه وسلم لبلال المازني رضي الله عنه، عندما أراد أن يبادل التمر الجيد بالتمر الرديء، فقال له صلى الله عليه وسلم: "لا تفعل، بع الجمع بالدرهم واشتر بالدرهم جنبياً"، إشارة لأهمية البحث عن حلول تلبى الحاجات الاقتصادية دون إخلال بالأحكام الشرعية.

- أما الباحث الاقتصادي الأستاذ أحمد محمد محمود نصار، فقد عرفها نصار بأنها مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، وتكوين مجموعة حلول إبداعية لمشاكل التمويل في الشركات. وبين أن هذه الهندسة تشتمل على تصميم أدوات مالية مبتكرة، مثل بطاقة الائتمان، وأنواع جديدة من السندات والأسهم، وتصميم عقود مبتكرة، وتطوير الأدوات المالية لتلبي هذه الأدوات المبتكرة لحاجات تمويلية جديدة، أو التغيير الجذري في العقود الحالية لزيادة كفاءتها فيما يخص المخاطرة وفترة الاستحقاق والعائد، بالإضافة إلى تنفيذ الأدوات المالية المبتكرة، أي ابتكار إجراءات تنفيذية مبتكرة من شأنها أن تكون منخفضة

- ابتكار أدوات مالية جديدة، مثل بطاقات الائتمان.

- ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية لأعمال قائمة، مثل التبادل من خلال الشبكة العالمية.

- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، أو إعداد صبغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع.

والابتكار المقصود ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لا بد أن يكون هذا الاختلاف متميزاً إلى درجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة والمالية. ولذا فلا بد أن تكون الأداة أو الآلية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات السائدة تحقيقه. وعليه يمكن إجمال مفهوم الهندسة المالية بأنها "ابتكار لحلول مالية، تركز على عنصر الابتكار والتجديد، تقدم حلولاً، ملبية احتياجات قائمة أو تستغل فرصاً أو موارد معطلة. وكونها مالية يحدد مجال الابتكار في الأنشطة الاقتصادية، سواء في التبادل أو التمويل".

2.2 نشأة وتطور الهندسة المالية الإسلامية:

• بيئة نشأة الهندسة المالية:

شهدت أسواق المال العالمية منذ بداية الستينيات من القرن العشرين ثورة في مجالات الابتكارات المالية، يمكن تلخيصها في الظواهر الأربعة التالية: (عبد الرحمن يسري أحمد، 2001، ص112)

- اتساع وتعدد أدوات الاستثمار المتاحة في أسواق المال، وقد أدى ذلك إلى زيادة سيولة السوق، وإتاحة مزيد من التمويل عن طريق جذب مستثمرين جدد وتقديم فرص جديدة للباحثين عن التمويل.

- إيجاد أدوات إدارة المخاطر، والتي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقاً لتفضيلات

أدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول خلاقية و مبدعة للمشكلات المالية.

- تعريف الجمعية الدولية للمهندسين الماليين (IAFE): تتضمّن الهندسة المالية التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية و الأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة و لاستغلال الفرص المالية. فالهندسة المالية ليست أداة، بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات. علماً أن الهندسة المالية تختلف عن التحليل المالي، فمصطلح "تحليل" يعني تشتيت الشيء لفهمه، أما مصطلح "هندسة" نقصد به بنية. لكن ما يلاحظ على هذا التعريف بأنه تعريف وظيفي أكثر منه أكاديمي.

- يعرف بودي (Zvi Bodie) الهندسة المالية بأنها: "تطبيق القواعد العلمية للنماذج الرياضية في شكل قرارات حول التوفير، الاستثمار، الاقتراض، الإقراض وإدارة المخاطر." (عمر محمد عبد الحليم، 2010، ص92)

- يعرف الخبير الاستثماري "نشأت عبد العزيز" الهندسة المالية على أنها: "تصميم و تطوير و تطبيق عمليات و أدوات مالية مستحدثة، و تقديم حلول خلاقية و مبدعة للمشكلات الاقتصادية و المالية، و لا يقتصر دورها على المنتجات الجديدة فحسب، بل يمتد كذلك إلى محاولات تطويع أدوات و أفكار قديمة لخدمة أهداف منشآت الأعمال." (عبد الكريم أحمد قندوز، 2007، ص32)

وحسب "حسين كتيبي (Kotby 1990) : " تُشير الهندسة المالية إلى استعمال إستراتيجيات إدارة المخاطر من أجل التحكم في كل أشكال المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة خلال حياتها" (ظهير عثمان، 2019).

مما سبق يمكننا تعريف الهندسة المالية بأنها: "التصميم، و التطوير، و التنفيذ، لأدوات و آليات مالية مبتكرة، و الصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل." و هو بذلك يشير إلى أن الهندسة المالية تتضمن ثلاثة أنواع من الأنشطة:

أخرى، أو قيود اجتماعية، مثل تفضيل نوع معين من المنتجات على أخرى، و بكلمة وجيزة: "الحاجة أم الاختراع"، فالحاجة لتجاوز هذه القيود لتحقيق الأهداف الاقتصادية هي التي تدفع المتعاملين للابتكار والاختراع، كما هو شأن النشاط البشري في سائر أوجه الحياة الإنسانية. يشير الأستاذ أبو ذر الجلي إلى أهم العوامل التي ساعدت على ظهور مفهوم الهندسة المالية و إنزاله إلى أرض الواقع وهي (عبدالكريم أحمد قنـ_____دوز، 2007ص45).⁽¹²⁾

- الاحتياجات المختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل: قامت الوسائط المالية (بنوك، شركات تأمين، شركات استثمار، وسمسرة...) عموماً لتسهيل تحويل الأموال من وحدات الفوائض النقدية إلى وحدات العجز المالي، و يمكن القول بأن هذه المهمة كان من الممكن للأفراد القيام بها بأنفسهم، على الأقل نظرياً، من دون الحاجة لوجود هذه المؤسسات والوسائط المالية. ولكن أصبح من المسلم به الآن أن قيام الأفراد بهذا العمل يؤدي لشيء كبير من عدم الفعالية وقلة في الكفاءة المدركة. وعلى الرغم من ذلك فإن ظهور الاحتياجات الجديدة والمتطورة لوسائل تمويل مختلفة من حيث التصميم وتواريخ الاستحقاق جعل من العسير على هذه الوسائط المالية بصورتها التقليدية ومهامها القديمة من إشباع رغبات المستثمرين والمشاركين في أسواق المال عموماً. ولذلك ظهرت الحاجة للابتكار ولابتداع وسائل جديدة لمقابلة هذه الاحتياجات.

- تقنية المعلومات ومفهوم السوق العريض: مما لا شك فيه أن تقنية الحاسوب قد أثرت على القطاع المالي بصورة كبيرة، سواء في حدوده ومفهومه أو طريقة عمله. فقد أثر الحاسوب على أشياء أساسية في هذا السوق مثل ماهية النقود نفسها، وعلى أشياء فرعية مستحدثة مثل كيفية عمل التحويلات النقدية بين العملاء. ولكن ظهور شبكات الاتصال بالذات ساعد على تحويل

المستثمرين للمخاطر . و باختصار نشير إلى أن منشآت الأعمال تتعرض لأربع أنواع من المخاطر المالية وهي: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر التقلب في أسعار الأسهم (حقوق الملكية) و مخاطر أسعار السلع. و مشكلة المخاطر ليس في حجمها، و لكن في كونها تحدث دون توقع، و لا تخرج أدوات إدارة المخاطر عن ثلاث عمليات: إما بالعمل على تخفيضها بالتخلص من مصدر الخطر بالبيع، أو بالتنوع، أو بالتأمين ضد المخاطر.

- تطووير أدوات المراجعة — بين الأسواق (Arbitrage)، مما مكن من تحسين التكاليف و زيادة العائد و الانفتاح على الأسواق العالمية.

- تعدد و تنوع استراتيجيات الاستثمار نتيجة تعدد و تنوع و تجدد أدوات الاستثمار خاصة المشتقات المالية.

من خلال التحليل السابق، يمكننا أن نتساءل: ما هو موقع الهندسة المالية ضمن هذه البيئة المالية العالمية؟

و الإجابة على التساؤل هي أن الهندسة المالية هي التي ستهتم بابتكار الأدوات الحديثة و أدوات إدارة المخاطر بالشكل الذي يضمن للشركات التخطيط لمستقبلها و خدمة أهدافها، هذا من جهة، و من جهة أخرى ضمان المردود الايجابي للاقتصاد الوطني ككل.

• أسباب ظهور الهندسة المالية:

هناك العديد من وجهات النظر حول أسباب وجود و نشوء الابتكار المالي الذي هو أساس الهندسة المالية، لكن يمكن تلخيصها في أنها استجابة لقيود معينة تعوق عن تحقيق الأهداف الاقتصادية، كالربح و السيولة و تقليل المخاطرة. هذه القيود قد تكون قانونية، مثل منع عقود أو تعاملات معينة قانوناً، أو قيود تقنية مثل صعوبة نقل منتجات معينة، أو تحويل مواد إلى

المنظمة لعمل الأسواق المالية في دولة دون الأخرى.

3.2 محددات الهندسة المالية الإسلامية:

● مبادئ الهندسة المالية:

حددها السويلم في أربعة مبادئ: اثنان يتعلقان بالمبادئ (التوازن، والتكامل)، واثنان يختصان بالمنهج (الحل، والمناسبة). (أبو داود سليمان السجستاني، 2007، ص 76)

- مبدأ التوازن: المقصود به تحقيق التوازن بين مختلف الحوافز الإنسانية، سواء مما يختص بالمصالح الشخصية مع المصالح الاجتماعية، وفيما يتعلق بتحقيق الربح والأعمال الخيرية، وما يتعلق بالمنافسة وبالتعاون، فالشريعة الإسلامية نجحت في تحقيق التوازن بين مختلف الحاجات والرغبات ووضعت الكل في الإطار المناسب.

- مبدأ التكامل: يقصد به التكامل بين المصالح الشخصية مع الاعتبارات الموضوعية، بين تفضيلات الزمن والمخاطرة وبين توليد الثروة الحقيقية.

- مبدأ الحل: هذا المبدأ ينطلق من قاعدة أن الأصل في المعاملات الحل والجواز، إلا إذا خالفت نصاً أو قاعدة شرعية. وبناء على هذا فإن قاعدة الحل هي الأساس للابتكار المالي بشرط أن يتعد عن دائرة المحظور أو الحرام. وفي سياق هذا المبدأ ترجع أصول المبادلات المالية المحظورة إلى أمرين: أولاً الربا تؤول إلى الظلم، والغرر يرجع إلى الجهل، وقد جمعها الله عز وجل بقوله: (وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً) (الأحزاب: 72).

- مبدأ المناسبة: المراد بالمناسبة هنا تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، بحيث القصد مناسباً وملئماً للنتيجة المطلوبة مع الهدف المقصود منه، وهذا مدلول القاعدة الفقهية "العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني".

● المحددات الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية:

تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن اعتبار المنتجات

الأسواق العالمية المتعددة والمنفصلة إلى سوق مالي كبير، تنعدم فيه الحواجز الزمانية والمكانية ويصل مداه إلى مدى وصول المعلومة المرسله. ونظراً لأن هناك احتياجات مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم المترابط بواسطة هذه الشبكات فقد أصبح من السهل تصميم الاحتياجات ومقابلتها بالاعتماد على قاعدة عريضة وواسعة من المشاركين في هذا السوق العالمي الكبير، وبالطبع كلما زاد عدد المشاركين في هذه الأسواق، كلما تمكن مبتكرو ومصممو الأوراق والأدوات المالية من العمل بصورة اقتصادية مقبولة، أي أنهم يجدون مساحة واسعة للحركة وكلما صمموا أو ابتكروا أداة جديدة وجدوا من يطلبا ويقبلها.

- ظهور مفهومي الكفاءة والفعالية: يعني مفهوم الفعالية في سوق المال مدى مقدرة السوق على مقابلة احتياجات المشاركين فيه، بينما تعني الكفاءة المدى الذي تستطيع في هذه الأسواق مقابلة هذه الاحتياجات بتكلفة قليلة أو بوفورات ملحوظة، وبسرعة ودقة عاليتين وهذين المعيارين (الفعالية والكفاءة) يأخذان أهمية أكبر في حالة توسع قاعدة المشاركين، وتوجه الأسواق عموماً نحو درجات عالية من تجويد وتقديم الخدمات للعملاء. ولذلك نجد في هذا الجو أدوات أو وسائل مالية (مثل تبادل أسعار الفائدة) تحل محل طرق تمويل قديمة نسبياً مثل إعادة تمويل القروض. ويمكن تلخيص الأسباب المباشرة لنشأة هذه الأدوات الجديدة فيما يلي:

- أن هذه الأدوات والوسائل المبتكرة تقلل تكاليف المعاملات بين الوحدات المختلفة (الفاعلية).

- أنه عن طريقها يمكن خلق أنواع جديدة من الأوراق المالية وبذلك يمكن مقاسمة المخاطر بطرق جديدة وإلى أبعاد جديدة، عن طريقها يمكن التغلب على كثير من العوامل الخارجية المؤثرة مثل تغير قوانين الضرائب والقوانين

المصرف كذلك بإيداع مبلغ مماثل أو يزيد كحصة المصرف في حساب المشاركة.
- يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط ونقل الملكية وكل ما يتعلق بالأمر الفنية لبضاعته، ويتولى المصرف متابعة الأقساط والتسديد وكافة الأمور المالية.
- الأرباح التي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين التاجر والمصرف بالاتفاق.

وهذه الطريقة يحقق المصرف عدة أهداف، فهو أولاً يقلل التكاليف الإجرائية التي تتسم بها عمليات المرابحة بالمقارنة مع البنوك التقليدية، ومن ثم يبتعد عن الشبهات الشرعية المتعلقة بالقبض والحياسة، ويكون أيضاً كاملاً لعمل التجار وليس منافساً لهم.

– منتج الوكالة بأجر: ويقوم هذا المنتج على إعادة هندسة علاقة المودعين مع المصرف الإسلامي، من علاقة المضاربة المشتركة التي تثير مشكلة تطبيقية وهي مسألة التداخل الزمني، وهي اختلاف مواعيد السحب والإيداع بين المودعين ومواعيد بدء وتصفيه الاستثمارات التي استخدمت فيها أموال المودعين، وهو يحول دون تحديد الربح أو الخسارة الفعلية العائدة لأي وديعة بعينها. ويقترح عطية أن تكون علاقة البنك بالمودعين قائمة على أساس الوكالة بأجر بدلاً من المضاربة، حيث يعتبر البنك وكيلاً عن المودعين في استثمار أموالهم لقاء أجر ثابت أو نسبة من مبلغ الوديعة ذاتها، وهذا المقترح يجعل دخل البنك مستقلاً عن مواعيد ونتائج عمليات الاستثمار الفعلية. (أوصاف أحمد. منور إقبال. طارق الله خان، 1998، ص)

– نموذج سندات الإجارة الموصوفة في الذمة: سندات الإجارة هي نوع مبتكر من السندات الإسلامية، وهي جمع بين السند كأداة مالية وعقد الإجارة وعقد السلم. وأليتها أن تكون هناك الخدمة موصوفة في الذمة مثل التعليم الجامعي مثلاً بحيث يكون الوصف تفصيلاً ولا يدع مجالاً

التي يتم ابتكارها أو تطويرها من خلال الهندسة المالية -وفق المنهج الإسلامي- ذات طبيعة إسلامية إلا إذا كانت تخضع للمحددات الثلاثة التالية:

المحدد الأول: الالتزام بشرط المشاركة في الربح أو الخسارة في نص واضح كامل لا يقبل التأويل: وذلك على أساس القواعد الشرعية المعمول بها في عقود المضاربة والمشاركات، بمعنى أن الالتزام به ضرورة إسلامية.

المحدد الثاني: ألا يعاد دفع الموارد المعبأة عن طريق الأوراق والأدوات المالية، بحيث لا يجب استثمار الموارد النقدية للأوراق والأدوات المالية الإسلامية في مشروعات تدر عوائد متفق عليها مقدماً على سبيل التأكيد، مع عدم المشاركة في مخاطرة النشاط الذي يدر هذه العوائد، فمثل هذه العوائد لا تختلف عن الفوائد وإن سميت أرباحاً.

المحدد الثالث: ضرورة استثمار الموارد التمويلية للأوراق في مشروعات لها أولويات واضحة، لتحقيق الهدف الاستراتيجي وهو المصلحة العامة للمجتمع الإسلامي.

3. أدوات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية
1.3 أساليب الهندسة المالية في تطوير المنتجات المالية الإسلامية:

يمكن الإشارة هنا إلى بعض المنتجات التي قام العلماء المتخصصون في الاقتصاد الإسلامي بتطويرها باستخدام أسلوب الهندسة المالية ومنها:

• المرابحة:

يقوم هذا المنتج على إعادة هندسة بيع المرابحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة كما يلي: (محمد، يوسف كمال، 1998، ص74)

– يقوم التاجر الذي ينوي تخصيص جزء من مبيعاته لتكون بالتقسيط بفتح حساب لدى البنك الإسلامي كحصته في حساب المشاركة، ويقوم

- تقليل مخاطر الاستثمار بتنوع صيغته وقطاعاته. دعم المركز التنافسي للمؤسسة المالية في السوق.

- التطوير المستمر للمنتجات يزيد من خبرة المؤسسة ويبقى حيوية.

● خصائص منتجات الهندسة المالية الإسلامية:

هذه الخصائص يمكن تلخيصها في خمسة أسس: (محمد السويلم، 2000، ص 44)

- أن تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية: فعند إبرام العقود المالية لابد أن تكون خالية من كل ما يتعارض مع الضوابط الإسلامية؛ كتحريم كالربا والغرر، أو تمويل أنشطة تقع في دائرة التحريم، مثل: أنشطة صناعة الخمور أو صناعات قائمة على لحوم الخنزير أو الدم أو الميتة، كما يحرم تمويل موائد القمار وأماكن البغاء.

- الإدراك: يجب أن تكون العقود خالية من الإكراه والتعسف والاستغلال.

- الوضوح: يجب أن يكون لدى طرفي أو أطراف العقد وضوح حول ما يتضمنه العقد من شروط أو بنود.

- الإمكانية والاستطاعة: لحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم الذي رواه الترمذي وغيره: (لا تبع ما ليس عندك)، لما في ذلك من الغرر (عدم القدرة على التسليم) فإن قدر على التسليم لا بأس، كبيع السل؛ إذا قبض الثمن ويشمل ذلك بيع المعدوم.

- الالتزام: لابد من التزام أطراف العقد واحترام أجل العقد وعدم استخدام شيء من الحيل اللغوية أو القانونية، للتحايل على بند أو شرط مما اتفق عليه الطرفان في العقد.

2.3 أدوات الهندسة المالية:

للهندسة المالية الإسلامية أدوات متنوعة تتميز بخصائص معينة تجعلها متميزة عن بعضها البعض وعن غيرها من الأدوات المتداولة في السوق المالي منها:

للخلاف كأن يكون تعليم طالب جامع، تتوفر فيه شروط معينة ويحدد له مساق دراسي معلوم بزمته ومدته ووصفه، بعد ذلك تقوم الجامعة وهي مقدمة خدمة التعليم الجامعي بإصدار سندات خدمة موصوفة في الذمة تمثل تعليم طالب في الجامعة، على أن تقدم هذه الخدمة الموصوفة في الذمة بعد عشر سنوات مثلاً، ويمثل السند حصة ساعية واحدة، ولحامل هذا السند الحق في الحصول على الخدمة الموصوفة مقابل ما يدفعه الآن من ثمن للسند الذي يمثل ملكيته للمنفعة. إن هذا المبتكر يحقق ميزة الكفاءة في تعبئة المدخرات وميزة التخصيص الكفاء للموارد، وتحقيق السيولة والربحية والضمان لكافة أطراف العلاقة بشكل كفؤ وهو ما تهدف إليه الهندسة المالية.

● أهمية تطوير المنتجات المالية الإسلامية:

لقد تجاوز الاقتصاد الإسلامي مرحلة الاعتراف وإثبات الوجود إلى مرحلة الممارسة والتطبيق، وهذا يعني أن الاقتصاد الإسلامي انتقل من مرحلة المبادئ والأسس إلى مرحلة المنتجات والأدوات المالية، التي تترجم تلك المبادئ إلى واقع ملموس، وقد نجحت المؤسسات المالية الإسلامية، في تطوير عدد من المنتجات المالية، لكن تنوع الاحتياجات من جهة وواقع المنافسة من جهة أخرى، يحتم الاستمرار في بناء منتجات جديدة توفر للمؤسسات الإسلامية القدرة على النمو مع المحافظة على هويتها وشخصيتها المستقلة، إلا أن مستوى المنتجات المعروضة لا يتناسب مطلقاً مع حجم الصناعة والتحديات التي تواجهها، ويمكن تلخيص حاجة المؤسسات المالية لتطوير منتجاتها في النقاط التالية (غازي فرح وآخرون، 2001، ص 22)

- تنوع مصادر الربحية للمؤسسة المالية.

- تجنب تقادم المنتجات الحالية للمحافظة على النمو.

• **صكوك الصناديق الاستثمارية:**

يعرف الصندوق الاستثماري بأنه تجميع للأموال عبر الاكتتاب في صكوكه بغرض استثمارها في مجال استثماري معرف بدقة في نشرة الإصدار . وتتعدد مجالات استخدامها حيث يمكن أن تشمل كافة فروع الاقتصاد ، وبالطبع منها المجالات المالية . تصدر الصناديق بأجال وأحجام معينة (الصناديق المغلقة) ، أو بأجال وأحجام غير محددة (الصناديق المفتوحة)، تكيف شرعياً علي أساس صيغة المضاربة المقيدة، وهذه الصناديق تمثل الصيغة الأم لكل أنواع الصكوك الأخرى التي يتم تداولها في سوق النقد الإسلامي.

• **صكوك الإجارة:**

الإجارة عبارة عن عقد بموجبه يقوم المؤجر المالك للعين المعينة بإيجارها لطرف (أطراف) آخر مقابل مصروفات إيجاربه محددة يتم الاتفاق عليها في عقد الإجارة، وبالتالي فإن محل العلاقة ليست دائنية ومديونية بين المؤجر والمستأجر، وإنما هي علاقة شراء وبيع لمنافع الأصل محل الإجارة. وتأسيسها علي ذلك، فإن صكوك الإجارة عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة تصدر ممثلة لقيمة العين المؤجرة تتيح لحاملها فرص الحصول علي دخل الإيجار بمقدار المساهمة التي دفعها حامل الصك قياساً علي نظرائه الآخرين . تعتبر صكوك الإجارة اقل خطورة عند مقارنتها ببقية أدوات الملكية الأخرى كالأسهم مثلاً، وذلك لأنه يمكن التنبؤ بدقة بعوائد الورقة المالية محل الإجارة وذلك لسهولة معرفة إيرادات ومصروفات العين المؤجرة. وعلى هذا تتعدد أنواع صكوك الإجارة بحسب العين المؤجرة فيمكن أن تكون مثلاً في مجال صناعة الطائرات، العقارات السكنية، المصانع، أنواع المنقولات المختلفة، وغيرها.

• **صكوك المقارضة (المضاربة):**

صيغة المضاربة أو المقارضة تعني اتفاقية بين طرفين بموجها يقدم أحد الأطراف رأس المال،

ويسمي رب المال بينما يقدمك الآخر العمل علي أن يتم تقسيم الأرباح الناتجة عن هذا المشروع وفقاً لنسب يتراضي عليها الطرفان ابتداءً وفي مجلسي العقد. وهي في ذلك تختلف عن الربا في كون أن العائد غير محدد سلفاً كنسبة من رأس المال، وإنما نسبة من الأرباح وبالتالي فهي متغيرة وقد لا تتحقق. وصكوك المضاربة عبارة عن تقسيم رأس المال إلى حصص متساوية فبدلاً من تقديمه بواسطة طرف واحد يتعدد مقدموه.

لصكوك المضاربة خصائص تجعلها تتميز عن غيرها من الصكوك أهمها:

- تعتبر أداة مناسبة لاستدراك المال، قائمة علي تقسيم رأس مال المضاربة إلى حصص متساوية، تسجل بأسماء مالكيها لتمويل مشروع استثماري معرف بوضوح في نشرة الإصدار.

- تمثل صكوك المقارضة، حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة، تتيح لحاملها فرصة الحصول علي أرباح المشروع (إن وجدت) وبصورة غير محددة ابتداءً، وبحسب مساهمات حملة الصكوك المختلفة.

- قابلة للتداول، طالما هي تمثل محلاً لأصل معروف، يعمل في نشاط معلوم غير منافع للشرع، وتطبق عند التداول الأحكام التالية:

- إذا كان مال المضاربة المتجمع بعد الاكتتاب ما يزال نقوداً فإن تداول صكوك المضاربة يعتبر مبادلة نقد بنقد وتطبق عليه أحكام الصرف.

- إذا أصبح مال المضاربة ديوناً، تطبق على تداول الصكوك أحكام التعامل بالديون.

- إذا صار مال المضاربة موجودات مختلطة من النقود والمنافع، جاز تداول صكوك المضاربة وفقاً للسعر المتراضي عليه.

• **صكوك المشاركة:**

صكوك المشاركة تعتمد بصورة أساسية علي عقد المشاركة الجائز شرعاً، وهي مشابهة كثيراً لصكوك المقارضة أو المضاربة السابق شرحها، ولكن الاختلاف الأساسي يتمثل في حالة صكوك

الشراكة، في منافع هذه الأصول خلال فترة معينة. وعبر التوريق يمكن للمؤسسات المالية ولوج سوق النقد بصورة للاستفادة منه في توفير السيولة، إلى جانب إدارة المخاطر بصورة التي تمكنها من تحقيق أهدافها بدقة.

كما توجد أنواع أخرى من الصكوك مثل صكوك الاستصناع، وصكوك السلم، كما يمكن أن تعتبر الاشتقاقات من صيغ التمويل القائمة كالمربحة والمشاركة والمضاربة وغيرها، مجالات رحبة من فنون الهندسة المالية الإسلامية، تلائم مستجدات البيئة الاستثمارية المتغيرة باستمرار.

3- التحديات التي تواجه تطبيق الهندسة المالية الإسلامية:

بالرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها الصيرفة الإسلامية في حقل الصناعة المالية الإسلامية، بتبنيها لمفهوم الهندسة المالية الإسلامية وقناعتها بجدوى هذه الأخيرة، في تطوير واستحداث وابتكار أدوات مالية شرعية، من شأنها أن تضمن الديمومة والبقاء في أسواق مفتوحة وحرّة، تشهد تنافسا حادا، بين البنوك والمؤسسات المالية المحلية، وبين تلك المؤسسات ونظيراتها الدولية، التي تعمل معها في البلد أو المنطقه نفسها. إلا أن مقدرتها (المصارف الإسلامية) على تحقيق الاستفادة القصوى من " الهندسة المالية " في مجال أعمالها مازالت متدنية، وذلك لارتباطها بالبيئة التي تعمل فيها ومدى اهتمامها بالإبداع والبحث والتطوير لأعمالها، ويرجع السبب في هذا التأخر إلى كون المصارف الإسلامية منذ نشأتها، واجهت تحديات كبيرة، أثرت على أعمالها وأعاقت تقدمها حيناً من الوقت، مما كان له الأثر على تأخير نجاحها وإنجازاتها، وأهم التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية ما يلي:

● التحديات المتعلقة بالجوانب المؤسسية:
- الإطار المؤسسي السليم: لكل نظام متطلباته المؤسسية، والبنوك الإسلامية ليست استثناء

المضاربة أن المال كله من طرف (أو مجموعة أطراف)، بينما في صكوك المشاركة نجد أن الجهة الوسيطة (التي تصدر الصكوك للمستثمرين)، تعتبر شريكا لمجموعة المستثمرين حملة الصكوك في وعاء الشراكة وبصورة مشابهة لما هو عليه الحال في شركة المساهمة العامة، كشهادات المشاركة الحكومية والمتمثلة في مشاركة الجمهور للحكومة في مؤسستها الربحية، عبر حملهم لشهادات مشاركة، وأيضا شهادات مشاركة البنك المركزي والتي تعتبر أحد أدوات إدارة السيولة عبر سياسات السوق المفتوحة، ومستندة على ملكية الدولة الجزئية أو الكلية في بعض المؤسسات المصرفية الربحية.

● صكوك المربحة:

المربحة كصيغة إسلامية تعني بيع سلعة معلومة، بسعر يغطي التكاليف زائد هامش ربح، يتفق عليه بين البائع (البنك مثلا) والمشتري. إن إمكانية استصدار صكوك مربحة فقط، ممكنة في حالة السوق الأولي وبالذات في حالة كبر قيمة الأصل أو المشروع محل المربحة (طائرة مثلا أو مشروع تنموي كبير)، بينما تداولها في السوق الثانوي يعتبر مخالفا للشرعية لأن بيع المربحة قد يكون مؤجلا، وبالتالي فإنه يعتبر ديناً، وبيع الدين لا يجوزهُ الفقهاء. ولكن توجد بعض الآراء الفقهية التي تجوز تداول صكوك المربحة، ولكن ضمن وعاء غالبية من الأصول الأخرى، كتعاقدات الإجارة أو المشاركة أو المقارضة مثلاً.

● عمليات التصكيك للأصول (التوريق):

تمثل عمليات التوريق للأصول المختلفة، التي تتمتع بها المؤسسات المالية الإسلامية، أحد الأدوات المالية الهامة قصيرة الأجل، والتي يمكن الاستفادة منها على مستوى إدارة المطلوبات والموجودات بصورة مثلي. ويقصد بالتصكيك هنا عملية تحويل جزء أو مجموعة من الأصول - غير السائلة والمدرة لدخل يمكن التنبؤ به - التي تمتلكها المؤسسة، إلى أوراق مالية قائمة على

الإسلامية، وفي كثير من البلدان الأخرى يكفى إدخال تعديلات قليلة على القوانين القائمة.

- القوانين المتعلقة بالمؤسسات المالية: يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية أن تعمل بسهولة خلال الإطار القانوني الموجود في كثير من البلدان الإسلامية، وفي بلدان أخرى هناك حاجة لإجراء تعديلات لتوسيع مدى العمليات، لتغطية العمليات المالية الإسلامية.

- الإطار الإشرافي: الإشراف على البنوك الإسلامية مهم بنفس درجة أهميته للبنوك التقليدية، وفي الوقت الراهن فإن عدم وجود إطار إشرافي فعال يعتبر أحد نقاط ضعف للنظام القائم ويستحق اهتماما جادا، وهناك حاجة لتنسيق وتقوية الأدوار التي تضطلع بها كل من هيئات الرقابة الشرعية والبنوك المركزية في الدول الإسلامية، هناك ثلاثة أسباب رئيسية لبيان أهمية تنظيم الصناعة المصرفية والإشراف عليها وهي:

- زيادة المعلومات المتوفرة لدى المستثمرين (الشفافية)؛
- ضمان سلامة نظام التمويل؛
- تحسين سياسة الرقابة النقدية؛
- في حالة البنوك الإسلامية هناك بعد إضافي للإشراف، ويتعلق بالإشراف الشرعي على نشاطاتها.

● التحديات المتعلقة بالجوانب التشغيلية

- انعدام التمويل عن طريق تقاسم الأرباح: تنقسم المعاملات المالية الإسلامية إلى نوعين، يقوم أحدهما على رسم ثابت على رأس المال ويستند الآخر إلى تقاسم الأرباح، ويوفر النوعان كلاهما التمويل من خلال شراء وبيع سلع حقيقية، بينما تقوم المعاملات المالية التقليدية على تسليف الأموال مقابل رسم ثابت (فائدة).

- عدم سيولة الموجودات: مشكلة أخرى يسببها انتشار صيغ التمويل القائمة على أساس الدين، وهي صعوبة تحويل هذه الصيغ التمويلية إلى

فهي تحتاج إلى عدد من المؤسسات والترتيبات الداعمة بغية القيام بوظائفها المتعددة، وتحاول مؤسسات العمل الإسلامي في كافة أرجاء العالم الاستفادة من الإطار المؤسسي الذي يدعم العمل المصرفي التقليدي، لكنها تعاني من انعدام الدعم المؤسسي، الذي يوظف خصوصا لخدمة حاجاتها، كما أن بناء كيان مؤسسي سليم، يعتبر أخطر تحد يواجه التمويل الإسلامي. ولواجهة هذا التحدي لا بد من تطبيق "منهج وظيفي" لبناء هذا الكيان، ويجب فحص المهام التي تقوم بها المؤسسات الموجودة بطريقة تمكها من توفير دعم أفضل، أو إنشاء مؤسسات جديدة حسب الحاجة.

- الإطار القانوني المناسب والسياسات الداعمة: وضعت قوانين التجارة والمصارف والشركات في معظم البلدان الإسلامية على النمط الغربي، وتحتوى هذه القوانين أحكاما تضيق من مدى نشاطات العمل المصرفي وتحصره في حدود تقليدية، وفي حين تستطيع الأطراف وضع اتفاقاتها على أساس عقد إسلامي إلا أن تنفيذ هذه الاتفاقيات في المحاكم يتطلب جهودا وتكاليف إضافية، وتقتضى هذه الشروط - من بين أمور أخرى - وضع قوانين خاصة لإقامة وممارسة العمل المصرفي الإسلامي، وتعمل هذه القوانين على تسهيل عمل البنوك الإسلامية إلى جانب البنوك التقليدية، بالإضافة إلى ذلك هناك حاجة للسماح للمؤسسات المالية بالعمل وفق القواعد الإسلامية، وإفساح المجال في الأسواق المالية للمعاملات المالية الإسلامية، وفي هذا السياق يمكن أن يتضمن الإطار القانوني للعمل المصرفي والمالي ما يلي:

- قوانين العمل المصرفي الإسلامي: تخص هذه المجموعة من القوانين إنشاء العمل المصرفي الإسلامي في البلاد وأداءه والإشراف عليه، وتوجد في العديد من البلدان الإسلامية مثل هذه القوانين التي وفرت إطارا لعمل مختلف البنوك

أدوات مالية يمكن التفاوض بشأنها، فمجرد إحداث الدين لا يمكن تحويله إلى أي شخص إلا بقيمته الاسمية، ويجعل ذلك هيكل السوق المالية الإسلامية غير قابل للتسبيل بدرجة عالية.

- حشد الودائع وتوظيف الأموال محليا: لقد حققت البنوك الإسلامية نجاحا كبيرا في حشد الودائع في الماضي، إلا أن الأمر يتطلب المزيد من الجهود المضنية للحفاظ على معدل متوسط نسبيا للنمو في المستقبل، كما يجب إدراك أن الكثير من الودائع لدى البنوك الإسلامية حاليا لم تأت بسبب جاذبية العوائد المرتفعة بل بسبب الالتزام الديني للعملاء، فالكثير منهم كانوا يحفظون مدخراتهم في بنوك تقليدية دون أخذ فوائد عليها، أما الآن فمعظم هذه الأموال قد دخلت بالفعل خزائن البنوك الإسلامية. وحيث أن البنوك و المؤسسات التقليدية تستخدم خبرتها الواسعة في إنشاء أدوات مالية تتفق مع الصيغ الإسلامية، فإن المدخرين المسلمين سيسعون وراء بدائل لإيداع أموالهم في البنوك الإسلامية بمعدلات عوائد منخفضة، كما أن المنافسة من المؤسسات الأخرى، تظهر تدريجيا وقائع جديدة لصناعة البنوك الإسلامية.

- المنافسة: حتى الآن احتكرت البنوك الإسلامية بدرجة كبيرة الموارد المالية الخاصة بعملاء ذوى دوافع إسلامية، ولكن هذا الوضع يتغير بسرعة، حيث أن البنوك الإسلامية تواجه الآن زيادة مستمرة في المنافسة، والتطور الهام الذي حدث في النظام المصرفي الإسلامي في السنوات القليلة الماضية هو دخول البنوك التقليدية في هذا السوق، وبالرغم من أنه من الصعوبة بمكان تحديد عدد البنوك التقليدية في أنحاء العالم التي تمارس النظام المصرفي الإسلامي، فإنه حتى إعداد قائمة قصيرة عشوائية الاختيار قد يشمل بعض عمالقة البنوك الدولية مثل "تشيس ماهان، وسي تي بنك، وإيه إن زد جرنديلايز، ولكين ورت بينسون"، بالإضافة إلى هذه البنوك

فإن العديد من البنوك التجارية في الكثير من البلدان الإسلامية يقدم خدمات مصرفية إسلامية، فبنك مصر في مصر والبنك الأهلي التجاري في السعودية فتحا فروعاً إسلامية، وفي ماليزيا سمح للبنوك التجارية فتح نوافذ إسلامية.

- العولمة: يتوقع أن تحدث زيادة أخرى في منافسة البنوك التقليدية في المستقبل القريب بسبب العولمة، ويراد بالعولمة زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل للبلدان على نطاق عالمي من خلال تزايد حجم وتنوع المعاملات التي تتم عبر الحدود في البضائع والخدمات والتدفق الدولي لرؤوس الأموال، وكذلك من خلال الانتشار المتزايد للتكنولوجيا، ونظرا لسياسة التحرير فإن الأسواق العالمية تتقارب بسرعة للتلاقح في سوق واحدة، ويتيح ذلك فرصا للبنوك الإسلامية بقدر ما يمثل تحديات لها، فمن ناحية ستتيح العولمة قدرا أكبر من تنوع المحفظة مما يقلل من المخاطرة في صيغ المشاركة في الأرباح، وسيشكل ذلك فرصا للبنوك الإسلامية في فتح المزيد من الفروع في البلدان غير الإسلامية، وفرص قيام البنوك الإسلامية بحشد المزيد من الإيداعات هي الأكبر في هذا المجال، خاصة بين المجموعات المسلمة في هذه البلاد، وحتى تتمكن البنوك الإسلامية من الاستفادة من العولمة فهي بحاجة إلى تحسين نوعية خدماتها وتطوير مشاريع مناسبة يكون فيها العملاء هم المستفيدون الأكبر، وقد لعبت الابتكارات التكنولوجية دورا كبيرا ومهما في التكامل المالي والعولمة، فالمعاملات المصرفية الالكترونية واستخدام الكمبيوتر في البنوك قد غيرا طريقة عمل المصارف.

4. خاتمة:

لقد حققت الهندسة المالية الإسلامية إنجازات هامة خلال العقود الثلاثة الماضية، بالرغم من التحديات المتزايدة التي تواجه الصيرفة الإسلامية، والخاصة تحديدا بندرة الكفاءات ومخاطر فقدان الثقة في العمليات المالية

الإسلامية، وكذا تداعيات ظاهرة العوامة، وهذا ما أدى إلى الاهتمام المتزايد من طرف خبراء الهندسة المالية الإسلامية بابتكار وتطوير أدوات مالية جديدة تعمل وفق الشريعة الإسلامية، وأكثر قدرة على المنافسة في الأسواق المالية، ووضع الخطط اللازمة لعرض الاستراتيجيات والمبادرات اللازمة لتطوير مختلف عناصر صناعة الخدمات المالية الإسلامية، التي تشمل البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية وأسواق التعاملات فيما بين البنوك وأسواق المال وخدمات التأمين (التكافل)، وتهيئة البنية الأساسية المالية المساندة اللازمة، وهذا من خلال:

- 1- تعزيز تطوير منتجات موحدة من خلال البحوث والابتكار والتجديد.
- 2- التقيد بمعايير المحاسبة والمراجعة العالمية التي تنطبق على صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- 3- تطوير الإطار القانوني والتنظيمي والإشرافي والرقابي الذي يمكن أن يفي بمتطلبات الخصائص التي تنسجم بها صناعة الخدمات المالية الإسلامية وضمان الحياد الضريبي.
- 4- تطوير البنية الأساسية لأسواق شاملة ومتقدمة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، تشمل أسواق المال وأسواق المعاملات المتبادلة فيما بين البنوك وأسواق المشتقات.
- 5- زيادة وعي الجماهير بشأن الخدمات المالية الإسلامية.
- 6- دعم مؤسسات البنية الأساسية المالية الإسلامية العالمية وتعزيز التعاون بينها.
- 7- تعزيز التعاون بين الدول التي تقدم فيها الخدمات المالية الإسلامية.

5. قائمة المراجع:
1.5 المراجع باللغة العربية:
المؤلفات:

- 1- فتح الرحمن علي محمد صالح، أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية

الإسلامية، مجلة المصرفية، العدد 26، بنك السودان، الخرطوم، ديسمبر 2002.

- 2- النجار فريد، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1999.
- 3- الجلي أبو ذر محمد أحمد، الهندسة المالية الأسس العامة والأبعاد للتمويل الإسلامي، مجلة المقتصد العدد السابع عشر، 1996.
- 4- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الجزء 2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
- 5- عبدالرحمن يسري أحمد: قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 6- أبو داود سليمان السجستاني، صحيح سنن أبي داود، تحقيق الألباني، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2007
- 7- محمد، يوسف كمال، المصرفية الإسلامية الأزمنة والمخرج، دار النشر للجامعات، مصر 1998.
- 8- عبج النافع الزرري، غازي فرح، الأسواق المالية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2001.
- 9- محمد السويلم، صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي، شركة الراجحي المصرفية، 2000.

الأطروحات:

- 1- أحمد محمد محمود نصار، التكييف الفقهي للعقود المالية المستجدة وتطبيقاتها على نماذج التمويل الإسلامية المعاصرة، ماجستير الاقتصاد والمصارف الإسلامية، البنك الإسلامي الأردني 2005.
- 2- بخلفة عفران، تدويل النشاط البنكي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص المؤسسة البنكية، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي- معسكر- دفعة 2006.

المقالات:

الإسلامية، وكذا تداعيات ظاهرة العوامة، وهذا ما أدى إلى الاهتمام المتزايد من طرف خبراء الهندسة المالية الإسلامية بابتكار وتطوير أدوات مالية جديدة تعمل وفق الشريعة الإسلامية، وأكثر قدرة على المنافسة في الأسواق المالية، ووضع الخطط اللازمة لعرض الاستراتيجيات والمبادرات اللازمة لتطوير مختلف عناصر صناعة الخدمات المالية الإسلامية، التي تشمل البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية وأسواق التعاملات فيما بين البنوك وأسواق المال وخدمات التأمين (التكافل)، وتهيئة البنية الأساسية المالية المساندة اللازمة، وهذا من خلال:

- 1- تعزيز تطوير منتجات موحدة من خلال البحوث والابتكار والتجديد.
- 2- التقيد بمعايير المحاسبة والمراجعة العالمية التي تنطبق على صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- 3- تطوير الإطار القانوني والتنظيمي والإشرافي والرقابي الذي يمكن أن يفي بمتطلبات الخصائص التي تنسجم بها صناعة الخدمات المالية الإسلامية وضمان الحياد الضريبي.
- 4- تطوير البنية الأساسية لأسواق شاملة ومتقدمة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، تشمل أسواق المال وأسواق المعاملات المتبادلة فيما بين البنوك وأسواق المشتقات.
- 5- زيادة وعي الجماهير بشأن الخدمات المالية الإسلامية.
- 6- دعم مؤسسات البنية الأساسية المالية الإسلامية العالمية وتعزيز التعاون بينها.
- 7- تعزيز التعاون بين الدول التي تقدم فيها الخدمات المالية الإسلامية.

5. قائمة المراجع:
1.5 المراجع باللغة العربية:
المؤلفات:

- 1- فتح الرحمن علي محمد صالح، أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية

الإسلامية، مجلة المصرفية، العدد 26، بنك السودان، الخرطوم، ديسمبر 2002.

- 2- النجار فريد، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1999.
- 3- الجلي أبو ذر محمد أحمد، الهندسة المالية الأسس العامة والأبعاد للتمويل الإسلامي، مجلة المقتصد العدد السابع عشر، 1996.
- 4- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الجزء 2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
- 5- عبدالرحمن يسري أحمد: قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 6- أبو داود سليمان السجستاني، صحيح سنن أبي داود، تحقيق الألباني، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2007
- 7- محمد، يوسف كمال، المصرفية الإسلامية الأزمنة والمخرج، دار النشر للجامعات، مصر 1998.
- 8- عبج النافع الزرري، غازي فرح، الأسواق المالية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2001.
- 9- محمد السويلم، صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي، شركة الراجحي المصرفية، 2000.

الأطروحات:

- 1- أحمد محمد محمود نصار، التكييف الفقهي للعقود المالية المستجدة وتطبيقاتها على نماذج التمويل الإسلامية المعاصرة، ماجستير الاقتصاد والمصارف الإسلامية، البنك الإسلامي الأردني 2005.
- 2- بخلفة عفران، تدويل النشاط البنكي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص المؤسسة البنكية، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي- معسكر- دفعة 2006.

المقالات:

جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 6 - 8 مارس 2007.

مواقع الانترنت:

1- ظهير عثمان: نتائج الهندسة المالية ترتبط بتفهم المصارف الإسلامية للإبداع والبحث والتطوير:

<http://www.banquecentrale.gov.sy/Archive/archivear/archive2007/news%205-8/news-ar/news14-ar.htm>

المراجع الأجنبية:

1-Munawar Iqbal, Tariqullah Khan , Financial Engineering and Islamic Contracts, Palgrave Macmillan, 9 déc. 2005.

2- Mohammed Elbashir. The Islamic Bond Market : Possibilities, Challenges , International Journal of Islamic financial services 2007.

1- عبد العزيز نشأة: فن إدارة المخاطر، مجلة البورصة المصرية، جويلية 2002، العدد 269.

2- عبد الكريم أحمد قندوز: الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد 2، جدة، المملكة العربية السعودية، 2007.

3- أوصاف أحمد، منور إقبال. طارق الله خان، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 1998.

المداخلات:

1- عبد الكريم أحمد قندوز: الهندسة المالية الإسلامية - دورها في إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية وإمدادها بالأدوات المالية الشرعية-، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الخامس عشر حول "أسواق الأوراق المالية والبورصات - آفاق وتحديات -